اجتماع أصدقاء اليمن ومخاوف من تكرار سيناريو مؤتمر لندن

جولات مكوكية واجتماعات متواصلة وتنسيقات تجري بوتيرة عالية للتحضير لاجتماع أصدقاء اليمن في الرياض خلال مايو القادم الهدف من الاجتماع هو دعم اليمن اقتصاديا للخروج من الأزمة التي يعاني منها وهذا الاجتماع يذكرنا بمؤتمر لندن ٢٠٠٦م التي أعلن فيه المانحون عن تقديم نحو ٥مليارات دولار لليمن ورغم مرور نحو ست سنوات على المؤتمر إلا أن المستوعب منها لم يتجاوز١٠٪. وهو ما يثير تساؤلات عن جدوى عقد مثل هذه المؤتمرات إذا كانت المبالغ المعلن عنها مجرد حبر على ورق إما لعجز الحكومة اليمنية على استيعابها أو مماطلة الممولين في تقديمها أو اشتراط تقديم هذه المساعدات في مطالب معينة تفرضها الدول المانحة على اليمن .

الثورة/عبدالله الخولاني

مؤتمر لندن للمانحين ٢٠٠٦م «أرشيف»

اليمن يعاني اقتصاده من ضغط تراجع موارد النفط والمياه والفساد والصراعات العنيفة،كما تعاني حكومة الوفاق الوطني من عسر مالي. وفي الأسبوعين الماضيين أقر مجلس الوزراء موازنة العام ٢٠١٢م متضمنة رفع أسعار الديزل لتخفيف عبء الدعم الذي يقول مسئولون في وزارة المالية تكلفته تبلغ نحو مليارى دولار في العام وهو ما يعني أن اليمن يحتاج إلى مليارى دولار سنويا كمساعدات لتفادي الانهيار التام وضعف هذا المبلغ للإبقاء على دوران عجلة الاقتصاد كما يعاني الاقتصاد اليمني من مشاكل مزمنة مثل الإخفاق في جمع التعريفة الجمركية وتراجع الاستثمارات الأجنبية وتهريب وقود الديزل وهروب رؤوس الأموال.

ويحتل اليمن مركزا في مؤخرة قائمة مؤشر الفساد تضعها منظمة الشفافية الدولية حيث جاء في المركز ١٥٤ من جملة ١٨٠ دولة. غير أن مسئولين يمنيين ينحون باللائمة على تراجع الدخل من النفط في مفاقمة المشاكل الاقتصادية والمالية والأمنية.

بطئ

البنك الدولي بصنعاء كشف عن أن التقدم في عملية تنفيذ التعهّدات التي تمخّض عنها مؤتمر المانحين بلندن عام ٢٠٠٦م لا يزال بطيئاً. وذكر البنك الدولي في تقريره الذي أصدره حديثاً أن هذه التعهّدات توقّفت عند مبلغ ٥,٧ مليار دولار شاملة التعهّدات الإضافية التي تم الحصول عليها بعد اجتماع اللجنة التشاورية «مؤتمر لندن». وقال: إن الصرف من هذه المصادر المتعهّد بها بطيئ حيث لم يتم صرف سوى ٥٤٨ مليون دولار أي أقل من ١٠٪ من إجمالي مبلغ التعهّدات.

ولفت التقرير إلى أن ٥٥٪ من هذه التعهّدات تم الحصول عليها على شكل منح والباقي على شكل قروض ميسرة، وتشكّل مساهمة دول مجلس التعاون الخليجي في هذه التعهّدات ما يصل إلى ٤٧٪ أي ٢,٧ مليار دولار.التقدم البطيء يعكس بشكل جزئي التأخر الطبيعي في تنفيذ المشاريع، ولكن السلطات أشارت أيضاً إلى أن إجراءات التنفيذ المعقّدة زادت من بطء التقدّم الذي تم إحرازه». وتوقّع التقرير أن تتحسّن المصروفات بشكل كبير في المستقبل نتيجة لمؤتمرات المانحين الأخيرة

اليمن مستورد للنفط

وتوقّع تقرير حديث صادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي أن تتلاشى حصة الحكومة اليمنية من صادرات النفط وأن تصبح اليمن مستورد صافي للنفط والمشتقات النفطية عام ٢٠١٥، وذلك في حال عدم دخول استكشافات نفطية جديدة تؤجل ذلك التاريخ.

وقال إن هذا الأمر سوف يؤثّر سلبياً على استدامة وضع المالية العامة وحصيلة الدولة من النقد الأجنبي ومن ثم سعر صرف العملة الوطنية وقوتها الشرائية، بالإضافة إلى إضعاف قدرة الدولة على التوسّع في البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية.

واعتبر التقرير تراجع إنتاج النفط الخام وتزايد الاستهلاك من المشتقات النفطية أحد التحديات الرئيسية للتنمية في اليمن التي تعتمد في تمويل التنمية بشكل رئيسي على قطاع النفط الذي ساهم خلال السنوات الماضية بحوالي ٧٠٪ من الإيرادات العامة وبأكثر من ٩٠٪ من إجمالي الصادرات. ويكمن التحدي في وجود تراجع مستمر في إنتاج النفط الخام وحصة الحكومة منه حيث تراجعت حصة الحكومة من ١٠٣ ملايين برميل عام ٢٠٠٠ إلى ٧١ مليون برميل.

أبعاد

ويؤكد اقتصاديون أن أحد الأبعاد الإستراتيجية لعملية التكامل بين اليمن ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وأن هذا البعد يتكامل ويتوازى في أهميته مع الأبعاد الإستراتيجية الأخرى، الأمنية والسياسية والثقافية والاجتماعية كما أن الإرادة السياسية تشكل القاعدة الأساسية للانطلاق نحو التكامل الاقتصادي، فبدون هذه الإرادة لا يمكن تحقيق هذا التكامل حتى وان توفرت مقوماته ومتطلباته كما أن توفير الإرادة السياسية قضية أساسية لعملية الاندماج الاقتصادي كونها تدعم هذا التوجه وتدفع به وتعمل على تذليل كافة العقبات ومعالجة كافة المشاكل والصعوبات.

دولة فقيرة

اليمن تعد من الدول الأقل نمواً ذات الموارد الشحيحة، حيث جاءت في المرتبة ١٥٠ من بين١٧٧ دولة في تقرير التنمية البشرية الدولي ويصل متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي حوالي ٧١١ دولاراً في عام هو يقل عن متوسط نصيب الفرد في دول صحاري أفريقيا. كما تقدر نسبة الفقر العام بـ ٦٠٪ من إجمالي عدد السكان، مع تركز الفقراء بصورة رئيسية في المناطق الريفية فيما تمكنت دول مجلس التعاون الخليجي من تحقيق إنجازات تنموية بفضل الإيرادات النفطية مكنتها من احتلال مراتب متقدمة في مؤشرات التنمية، حيث صنفت ٤ دول من دول المجلس الست بين الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة وهي قطر، الإمارات، البحرين، والكويت، وجاء ترتيبها في دليل التنمية البشرية ٤٤ .٤٣ .٤٤ ، ٤٠ على التوالي وصنفت دولتي عمان والسعودية بين الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة وبترتيب ٧١ و ٧٧ في دليل التنمية البشرية الدولي.

وبحسب المراقبين فان الموارد المالية الذاتية المحدودة وتدني مستوى المساعدات الرسمية التنموية التي تتلقاها اليمن تشكل أحد العقبات الأساسية التي أبطأت من مسيرة التنمية الاقتصادية في اليمن، خاصة بعد تراجع متوسط نصيب الفرد من المساعدات في اليمن من ٢٩ دولاراً عام ١٩٩٩م إلى حوالي ١٣ دولاراً في مقارنة بـ ٣٣,٤ دولار كمتوسط للدول الأقل نمواً كما تقل نسبة المساعدات التي تتلقاها اليمن إلى الناتج المحلي الإجمالي(٢,٢٪) عن نسبة الدول الأقل نمواً والمقدرة للعام نفسه بـ١٨,٧٪وفي ظل هذا الوضع فإن تأهيل اليمن تنموياً إلى الحد الأدنى من مستوى التنمية المحقق في دول مجلس التعاون الخليجي يتطلب تغطية الفجوة التمويلية للبرنامج الاستثماري و المقدر بـ ٥,٥ مليار وهو ما يستدعي بالضرورة رفع معدل النمو الاقتصادي وتوفير العوامل والظروف المناسبة لاستدامته وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وضمان استدامته ومواصلة كافة الإصلاحات الهيكلية والإدارية والتنظيمية والتشريعية التي ستساهم في تطوير وتحديث الجهاز الإداري والبناء المؤسسي للدولة ورفع مستوى كفاءة وفعالية أداءه والحد من مظاهر الفساد ومكافحة كافة أشكاله وما يفاقم المشكلة أكثر اتسام البنية الإنتاجية للاقتصاد اليمني بضعف الأداء وعدم المرونة الأمر الذي يستلزم بالضرورة تطوير الهيكل الإنتاجي من خلال برامج إعادة تأهيل وهيكلة القطاعات الإنتاجية وتطوير قدراتها الإنتاجية ورفع مستوى جودة منتجاتها ومواصفاتها وفق المعايير والمواصفات الخليجية والدولية

تطوير

يسعى المانحون إلى تعزيز المناخ الاستثماري في اليمن من خلال تقديم المعونات المالية والفنية لليمن لتطوير البنية الاستثمارية وتحسين المناخ الاستثماري في كافة المجالات ذات العلاقة (التشريعية، النظم والإجراءات، والبناء المؤسسي). ورفع كفاءة العاملين ومهاراتهم في المؤسسات ذات العلاقة، وبالذات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة و تقوية البنية الأساسية عن طريق مسارين أساسيين، يتمثل الأول في زيادة الإنفاق العام في مشاريع وخدمات البنية الأساسية، ويسعى الثاني إلى توفير كافة الظروف المناسبة والملائمة لتشجيع الاستثمارات الخاصة على الاستثمار في مشاريع البنية التحتية التي تساعد على زيادة الترابط والتكامل مثل خطوط النقل والاتصالات والطرق كما دعت إلى تشكيل مجموعات عمل من كل من الجهات والوزارات ذات العلاقة في اليمن والأمانة العامة للمجلس وإداراتها المختصة تقوم بتحديد السياسات والإجراءات والإصلاحات التي يجب على الحكومة اليمنية القيام بها بصورة واضحة ومجدولة زمنيا في الوقت نفسه يمكن أن تشكل هذه المجموعات أو بعضها نواة لإطار مؤسسي يعمل مستقبلاً على مساعدة ودعم التكامل الاقتصادي .

الصكوك الإسلامية خطوة نحو التنمية الشاملة

.. تعتبر الصكوك الإسلامية من ابرز منتجات الصناعة المالية الإسلامية وقد شهدت نمواً في سوق التمويل الإسلامية حيث قدرت حجم الاصدارات العالمية من الصكوك الإسلامية في نهاية عام ٢٠١١م حوالي ٨٥ مليار دولار امريكي تلعب الصكوك الإسلامية دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية من حيث:-

كمال يحيى اسماعيل الربيع

– المساهمة في انعاش الاقتصاد بالاستفادة من رؤوس الاموال التي تبتعد عن المشاركة في أذون الخزانة الحكومية

– نشر الوعي الادخاري بين الجمهور وهذا ما يؤدي إلى زيادة الوعي الاستثماري

– تخفيض تكلفة اعباء الدين الداخلي

– المساهمة في تطوير السوق المالية المحلية

– إدارة السيولة على مستوى الاقتصاد الكلي عبر عمليات السوق المفتوحة بالتحكم في السيولة قبضاً وبسطاً وفي ظل الشريعة الإسلامية.

– تغطية جزء من العجز في الموازنة الذي كان في السابق يتم تغطيته بطباعة عملة أو ما يسمى بالاستدانة من البنك المركزي.

– تشجيع المدخرات القومية وتشجيع الاستثمار عن طريق نشر الوعي الادخاري بين أفراد المجتمع وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الاستثمار.

– إيجاد أوراق مالية إسلامية تكون بمثابة نواة للمساعدة في تطوير أسواق رأس المال وسوق للأوراق المالية الإسلامية كإحدى أدوات السياسة النقدية بحيث تمكن البنك المركزي من تخطيط وتنفيذ سياسة نقدية فعالة في إطار برنامج مالي ونقدي متكامل ويمكن تطوير ذلك لإيجاد سوق مالية إسلامية عالية تسعى إليها الدول الإسلامية.

– إتاحة الفرص للحكومات والشركات للحصول على التمويل اللازم لتمويل المشاريع التنموية التي تحتاج الى رؤوس اموال كبيرة جداً

– فتح المجال للبنوك التجارية الإسلامية وكذا النوافذ الإسلامية المفتوحة طرف البنوك التجارية في تحقيق عوائد مالية في واستخدام احتياجاتها في الاستثمار في المشاريع التنموية المحلية وكذلك الاستثمار في المشاريع الاستراتيجية الرئيسية كشركات الطيران التجارية، المصافي، المؤانئ والكهرباء الامر الذي يدر منافع على المجتمع متمثلة في ايجاد فرص عمل جديدة تستوعب كفاءات علمية وعملية وفتح المجالات للعديد من الانشطة المنتجة والتوسع في السوق لتنويع وتعدد المنتجات الزراعية والصناعية والحرفية وهذا يؤدي إلى تخفيف الضغوط المعيشية لكل من الدولة والمواطن في آن واحد.

من هذا المنطلق كان التفكير في البدء في إصدار صكوك إسلامية مالية في الجمهورية اليمنية حيث تم تدشين أول إصدار للصكوك الإسلامية في فبراير من العام الماضي كبداية للعمل بأدوات مالية إسلامية جديدة في تمويل المشاريع التنموية في كافة المجالات وتم اصدار اول صكوك استصناع لعدد ثلاثة مشاريع طرق مقدمة من وزارة المالية ووزارة الاشغال العامة والطرق والتي تم اقرار مناقصاتها من قبل اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات وموزعة على ثلاث محافظات (صنعاء، الحويت، ذمار) وبإجمالي مبلغ ثلاثة مليارات ومائتين وخمسين مليون ريال وأوضحت دراسات الجدوى ان الارباح المتوقعة لحملة الصكوك من المشاريع تتراوح ما بين ١٨-٢١ ٪.

بعد قفل باب الاكتتاب بدأ المقاولون العمل كل في مكان عمله وبعد مرور شهر من بدء العمل في مواقع المشاريع بدأت الازمة (الثورة) وتصاعدت وتيرة العمل السياسي الامر الذي أدى الى توقف الاعمال في كافة نواحي الحياة الاقتصادية الداخلية ومنها المشاريع المذكورة وذلك بسبب شحة وانعدام مادتي البترول والديزل بالإضافة الى الانفلات الامني حيث تعرض المقاولون للعديد من التقطعات اثناء تحرك المعدات اللازمة لانجاز المشاريع واستمر هذا الحال الى شهر نوفمبر ٢٠١١م عقب التوقيع على المبادرة الخليجية في الرياض لحل الاشكال بين الاطراف السياسية المتصارعة وحينها بدأ العمل يعود تدريجياً.

ومن هذا المنطلق اؤكد للاخ الباحث الاقتصادي الدكتور محمد فرحان والذي نشر مقالاً في صحيفة «الثورة» العدد (١٧٣٠٩) بتاريخ ٨ ابريل ٢٠١٢م في الصفحة رقم (٩) يقول فيه ان الصكوك الإسلامية الخاصة بالاستصناع لم تفشل بل بالعكس حققت نجاحاً كبيرا في جذب موارد ووفورات البنوك التجارية الإسلامية واستخدامها في مشاريع تنموية حقيقية جديدة وليست وهمية وبالتالي حققت اهدافاً عديدة حيث حصلت البنوك الإسلامية على عائد نتيجة الاستثمار في المجال المذكور بالاضافة على العوائد الاجتماعية المتمثلة في ربط القرى البعيدة بالمدن الرئيسية وتوفير فرص عمل داخل القرى وغيرها من العوائد والابعاد الاجتماعية.

ومن هنا نوضح للدكتور محمد فرحان ان فزعه وخوفه وتحذيره من التداعيات السلبية لاصدار صكوك السلم على الاقتصاد الوطني ليس له اية مبررات لان الادوات المالية الإسلامية المستخدمة تغطي خدمات حقيقة وليست وهمية وهذا يترك آثاراً ايجابية لكل من المجتمع والمواطن هذا فضلا عن تخفيف عبء الدين العام على الحكومة ولا نستطيع مقارنة الآثار البعيدة للصكوك الإسلامية بالآثار الاخرى لأدوات الدين العام كأذون الخزانة وشهادات الايداع .

وبالتالي فإن اصدارات الصكوك الإسلامية (السلم) التي تم الاكتتاب فيها في شهر مارس ٢٠١٢م بمبلغ خمسين مليار ريال يمني وطرحت لكافة البنوك الإسلامية والفروع الإسلامية للبنوك التجارية المحلية ، وكان اصدار هذه الصكوك بناءً على رغبة البنوك الإسلامية وبموافقة من الاخ وزير المالية والاخ محافظ البنك المركزي اليمني وكان الهدف من هذا الاصدار هو شراء مشتقات نفطية (بنزين –ديزل – مازوت – كيروسين) لتغطية عجز الموازنة المتمثل في توفير جزء من المشتقات النفطية بالإضافة الى تغطية جزء من احتياجات السوق المحلية من المشتقات النفطية، ومن هنا تقدم الجمهورية اليمنية نموذجا جديدا باستخدام وسائل مالية متاحة لديها بغرض توفير المطلوب محليا دون الانتظار لما سيقدمه الآخرون (دول الجوار او الاصدقاء) ، ولهذا كان هذا الاصدار لصكوك السلم كأداة مالية تعمل على تخفيف الضغط على الموازنة العامة للدولة وتوفير المواد الضرورية للمجتمع في ظل الظروف التي نعيشها.

لهذا كنت أتمنى من الدكتور محمد فرحان ان يشجع ويدعم لا أن يحذر بل يشارك كما عهدناه في دعوة الجميع للتكاتف والتوحد للعمل على ادخال أدوات مالية إسلامية جديدة تغطي مناحي الحياة الاقتصادية بالبلاد في هذه الظروف وذلك لمساعدة الوطن على إخراجه من وضعة الاقتصادي الصعب وبالتالي نعطي صورة مميزة ولوحة وطنية مستندة الى الدراسات العلمية ومتعايشة مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي وبالتالي تشارك كافة القوى الخيرة في المجتمع، لإبراز الطموحات والتطلعات، لإظهار قدراته وإمكانياته المتواضعة لإسعاف نفسه ووضع اقدامه على الطريق السوي.

لذا فإنني اتمنى وادعو كل من له فكرة أو رأي يتعلق بالصكوك الإسلامية ان يمدنا بها من خلال المقترحات أو الرؤى الصائبة لاختيار الافضل والأنسب لما نريد.

وختاما اؤكد اننا سعداء لكل نقد بناء أو اية ملاحظات تصدر وتؤدي إلى انجاح عملية هندسة الصكوك الإسلامية وبما يحقق النفع والفائدة للجميع.

* مدير عام الصكوك الإسلامية
البنك المركزي اليمني
kalrabie@centralbank.gov.ye

انخفاض الائتمان المقدم للقطاع الخاص في فبراير بنسبة ١,٧٪

كتب /أحمد الطيار

انخفض إجمالي الائتمان المقدم من البنوك العاملة في اليمن للقطاع الخاص اليمني بنسبة ١,٧ ٪ في نهاية فبراير ٢٠١١م عما كان عليه في الشهر الماضي ليصل إلى ٤٢٧,٩ مليار ريال مقارنة مع انخفاض نسبته ٠,٧٪ في نهاية يناير ٢٠١١م حيث كان ٤٣٥,٢ مليار ريال.

وأشار البنك المركزي اليمني في احدث التقارير إلى أن إجمالي الودائع لدى البنوك انخفض بنسبة ٣,٤ ٪ من ١٥٤٢,٥ مليار ريال في نهاية شهر يناير ٢٠١١م إلى ١٤٨٩,٥ مليار ريال في نهاية شهر فبراير ٢٠١١م.

كما انخفض إجمالي الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية باليمن في نهاية شهر فبراير ٢٠١١م بمقدار ٤٧,٦ مليار ريال أو ما نسبته ٢,٤٪ ليصل إلى ١٩٠٣,٤ مليار ريال ،مقابل ارتفاع مقداره ١٧,٢ مليار ريال ونسبته ٠,٩ ٪ في الشهر السابق.

وأوضح البنك أن مجموع الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية بلغت ١٧٠٠,٨ مليار ريال في نهاية فبراير ٢٠١٠م فيما بلغت الأصول الخارجية للبنوك ٤٦٩,٩ مليار ريال تعادل ٢١٩٧,٩ مليون دولار في نهاية شهر فبراير ٢٠١١ مقارنة مع ٥٠٣,٧ مليار ريال تعادل ٢٣٥٥,٨ مليون دولار في نهاية يناير ٢٠١١م بانخفاض قدره ٣٣,٨ مليار ريال وبنسبة ٦,٧٪ .

لافتا إلى أن تلك الأصول كانت ٤٤٢,٨ مليار ريال تعادل ٢٠٥٧,٩ مليون دولار في . نهاية فبراير ٢٠١٠م وبذلك يكون إجمالي الأصول الخارجية للجهاز المصرفي (البنك المركزي + البنوك التجارية والإسلامية) ٨١٧٧,٥ مليون دولار في نهاية فبراير ٢٠١١م مقارنة مع ٨٣٠٧,٤ مليون دولار في نهاية يناير ٢٠١١م.

كما ارتفع إجمالي الاحتياطيات للبنوك بمبلغ ٢٠,٥ مليار ريال وبنسبة ٧,٧ ٪ في نهاية شهر فبراير ٢٠١١م ليصل إلى ٢٨٧,٢ مليار ريال مقارنة مع ٢٦٦,٧ مليار ريال في الشهر السابق.

تدريب ٥٠ شابا بالمعهد المهني الصناعي بسيئون

صالح باصالح/سيئون

بدأت بالمعهد المهني الصناعي بسيئون (محافظة حضرموت) في التاسع من ابريل الجاري الدورات التدريبية المجانية المسائية القصيرة في عدد من المجالات وبمشاركة (٥٢) مشاركاً من مختلف محافظات الجمهورية.

وأشار الأخ يسر محسن العامري مدير المعهد المهني الصناعي إلى أن الدورات التدريبية المجانية تضم خمسة أقسام من التخصصات التالية(قسم كهرباء التمديدات - قسم الحاسوب - قسم الالكترونيات - قسم المركبات الخفيفة - وقسم كهرباء السيارات) مشيرا إلى إن الدورات تهدف إلى كسب المتدربين عدد من الخبرات الكافية و تغطية السوق المحلي بالعمالة المحلية والاستعانة بالقوى العاملة في القطاعين العام والخاص منوها بأن الدورات التدريبية المسائية القصيرة تبدأ من الساعة الثالثة والنصف عصرا وتستمر حتى الثامنة مساء بمعدل (٤) ساعات في اليوم ويقوم بالتدريب عدد من المدربين ذوي الخبرات والكفاءات في مجال العمل مشيدا باهتمام الأخ محبوب فرج أمان المدير العام لمكتب وزارة التعليم الفني والمهني

بوادي حضرموت من خلال تذليل الصعوبات التي تواجة العمل.

يذكر أن المعهد المنهي الصناعي بسيئون يضم طلاباً من محافظات (تعز وشبوة والمكلا).

وقد عبر عدد من المشاركين عن شكرهم وتقديرهم للإخوة المسئولين في المعهد على تنظيم هذه الدورات التدريبية المسائية المجانية التي تعتبر حافزا لهم من اجل الحصول على حرفة تؤمن لهم معيشتهم.